

تشبت الأدلة القانونية و الوثائق التي قد متها دولة الامارات العربية المتحدة احقيتها في سيادتها وملكيها للجزر التي تحتلها ايران. ومن هذه الأدلة الدراسة التي اعدھا فريق قانوني انجليزي امريكي و مؤسسة كوادتشانس القانونية عام 1971 عرضت المئات من الوثائق التي تشبت سيادة الامارات لهذه الجزر, قدمت الامارات 18 وثيقة الى الجامعة العربية عام 1971 هذه الوثائق تثبت سيادة الامارات على هذه الجزر, التقادم يثبت ذلك القواسم امتركوا الجزر ومارسوا سلطتهم عليها منذ القرن 18 مابين 1801-1809 اعترفت بريطانيا بالشيخ سلطان القاسمي حاكم على رعاياه واتباعه في الساحلين العربي و الفارسي , كان حكام القواسم تاريخيا بجمع رسوم على الأنشطة الاقتصادية التي كان سكان هذه الجزر يقومون بها رفع علم القواسم على الجزر يقومون بها , رفع علم القواسم على الجزر في عام 1903 قام الحكام بمنع امتيازات على ارض هذه الجزر الى اطراف ثالنيه عام 1898م